الفصل السادس

الاتحادات الإفريقية الإقليمية

obeikandl.com

obeikandl.com

خريطة إفريقيا (www.election-politique.com)

obeikandl.com

تمهيد:

كانت البداية بظهور فكرة الاتحادات الإفريقية والتطبيقات الاتحادية لها في غرب القارة الإفريقية قبل أن تظهر في أنحاء أخرى من القارة، وذلك يعود في الأساس إلى أن القومية قد ظهرت في هذا الجزء بالذات قبل أن تنتشر في أجزاء أخرى من القارة الإفريقية، كنتيجة للاحتكاك الوثيق الصلة بالغرب، وأيضا، عدم وجود توطين أجنبي يحجر على ممارسته الإفريقيين بعض مظاهر الحكم.

إن جذور فكرة الاتحادية في غرب إفريقيا[1] يعود إلى تكوين **مؤتمر غرب إفريقيا الوطني** بزعامة **هربرت ماكولي و كاسلي هايفورد سنة** (1919م)، وكان أول هذه الانجازات من الناحية التاريخية، هو اتحاد غانا وغينيا. وفي سنة (1959م) تكون اتحاد فدرالي بين غانا وغينيا بعد أن أعلن قيامه في23 نوفمبر سنة (1958م). وقد تضمن إعلان الاتحاد إثنى عشر مبدأ أساسيا بشأن "**إقامة اتحاد من الدول الإفريقية المستقلة** " واعتبر الاتحاد بين هذين البلدين الأرضية الأساسية له.

وعن خلفية هذا الاتحاد، هناك التقاء بين عاملين: العامل **الأول** هو اتجاه **نكروما** الذي كان يفكر في القارة وليس في غانا وحدها ويرى أن وحدة إفريقيا – ولو في أجزاء متفرقة من القارة الإفريقية – هي الهدف بعد الوصول إلى الاستقلال (Indépendance). والعامل **الثاني** هو الحالة التي وجدت غينيا

---

[1] أي إفريقيا البريطانية.

نفسها فيها بعد أن انفردت من دون سائر الدول الإفريقية الأخرى التي كانت تابعة لفرنسا برفض دستور ديغول سنة (1958م).

وكانت فرنسا قد أوضحت منذ البداية أن رفض هذا الدستور يعني في المحصلة النهائية سحب جميع مظاهر المعونة المالية والاقتصادية والفنية وهو ما تم بالفعل. وقد كان موقف غانا هنا متميزا إذ هبّت لعرض مساعدتها على جارتها، ووضعت تحت تصرف غينيا عشرة ملايين جنيه، وثانيا بأن سعت إلى الاتحاد معها.[1] وتنسيق سياستهما في الشؤون الخارجية والاقتصادية والعسكرية. على أن هذا الاتحاد لم يقدر له النجاح، ويعزى إخفاق هذا الاتحاد إلى تأثر غينيا بالتراث الفرنسي، وغانا بالتراث الانجليزي، فضلا عن استمرارية عضوية غانا في الكومنولث. كما أن الدولتين مفصولتين بسبب وجود ثلاث دول بينهما هي: ساحل العاج، وليبيريا، وسيراليون، ووسائل الاتصال بينهما كانت صعبة، وكانت وسيلة الاتصال بين البلدين آنذاك هي وحدة لاسلكي كان قد أقامها سلاح الإشارة في الجيش البريطاني.

وقد حل محل بيان الاتحاد الفدرالي بين غانا وغينيا" **اتفـــاق** (Acord) **سانيكو يللي** " ليوليو سنة (1959م) بين غانا وغينيا وليبيريا لتكون فيما بينها مجموعة من الدول الإفريقية المستقلة يحتفظ كل عضو فيها بذاتيتـــه ونظامـــه الدستوري. إلا أن اتجاهات ليبيريا لم تكن لتسمح بروابط اتحادية وثيقة، بـــل أكثر من ذلك تدهورت العلاقات بينها وبين غانا. وهكذا أجهض الاتحاد بين

---

[1] النظم السياسية في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص110.

غانا وغينيا إن في صورته الفدرالية أو في صورة مجموعة تضم أيضا ليبريا، وانتهت هذه التجربة الرائدة بالإخفاق.

وفي17 من يناير سنة (1959م) احتمع في داكار ممثلون لبلاد السنغال، والسودان الفرنسي، وفولتا العليا، وداهومي، وقرروا إقامة اتحاد فيما بينهم في ظل الروابط الاتحادية مع فرنسا، إذ لم تكن هذه البلاد وقتئذ تتمتع بالاستقلال (Indépendance) السياسي الكامل، بل بحكم ذاتي في ظل الدستور الفرنسي الصادر في4 من اكتوبر سنة(1958م). وقد وافق ممثلو هذه البلاد على دستور اتحادي يتم بموجبه اختيار وزيرين من كل دولة في الاتحاد على أن تكون الوزارة الاتحادية مسئولة أمام برلمان اتحادي يضم (48) نائبا يمثل كل دولة (12) نائبا منهم تنتخبهم المجالس التشريعية للدول المكونة للاتحاد، وكان أيضا للاتحاد محكمة دستورية. ولكن فولتا العليا، وداهومي رفضت التصديق على الدستور الاتحادي، وعدل الدستور الاتحادي في أبريل سنة (1959م) ليكون مقصورا على السنغال، والسودان، الفرنسي وقد نوّه شارل ديغول بهذه التجربة الاتحادية في خطاب ألقاه في داكار في ديسمبر سنة (1959م) ووعد دولتيه بالاستقلال (Indépendance) الكامل الذي تم بالفعل في 20 يونيو سنة (1960م).

ولكن هذا الاتحاد لم تمض عليه فترة وجيزة حتى انفرط عقده بسبب خلاف على اختيار رئيس الدولة الاتحادية. وانسحبت السنغال منه في29 غشت سنة (1960م) وأعلن استقلالها في نفس اليوم، وأما السودان الفرنسي فأعلن استقلاله في22من سبتمبر سنة (1960م) واحتفظ لنفسه باسم مالي، واعترفت فرنسا بالدولتين في سبتمبر من نفس السنة.

ويرجع سبب إخفاق الاتحاد في أداء دوره، أنه منذ الوهلة الأولى من إنشائه كان هناك اختلاف حول الصورة التي ينبغي أن يكون عليها الاتحاد، فكان من رأي السودانيين ويشاطرهم في ذلك فريق من أبناء السنغال، أن الغرض الأصلي من الاتحاد كان هو العمل على تجميع السودان، والسنغال، وداهومي، وفولتا العليا، وأن الاتحاد بالصورة التي كان قائما عليها كان كثير التكلفة، وأنه كان من الأفضل قيام دولة موحدة تكون فيها الدول الأعضاء مجرد ولايات ومقاطعات. أما السنغاليون فرأوا قيام اتحاد تقل فيه سلطات الحكومات الاتحادية ويحتفظ فيه الأعضاء باستقلالهم الداخلي.

كذلك ظهر التباين بشأن **السياسة الاقتصادية**، فالسودان كان يرى إتباع **سياسة التوجيه الاقتصادي** أي تحت إشراف الدولة، بينما كان السنغال من أنصار النظام الفردي أو الاقتصادي الحر بصفة عامة. كما كان من مظاهر إخفاق هذا الاتحاد أيضا الجمعية التشريعية في كل من داهومي، وفولتا العليا لم توافقا على هذا المشروع الاتحادي مما ترك أثرا نفسيا سيئا. وقد عزى **ليوبولد سنغور** إخفاق هذا الاتحاد بقوله:" **لقد أردنا نحن وغيرنا أن نعمل بسرعة أكثر ما يجب، مستندين لا على حقائق إقليمية ولكن على مشروعات نظرية ذات طابع فرنسي**".[1]

بعد اتحاد فشل مالي، واتحاد غانا وغينيا حرت مباحثات في كوناكري بين سيكوتوري وموديبوكيتا، و نكروما أثمرت عن قرار مبدأ الاتحاد بين الدول الثلاث. وفي 29 أبريل سنة (1961م) أعلن ميثاق اتحاد الدول الإفريقية، وأعلن

---

[1] النظم السياسية في افريقيا، مرجع سبق ذكره.

ميلاد " اتحاد الدول الإفريقية " رسميا في أول يوليو. وكان من أبرز أهدافه تقوية روابط الصداقة والتعاون، مع إدماج الموارد وحماية الوحدة الإقليمية، والعمل على تصفية الاستعمار (Colonialisme) من القارة، بالإضافة إلى تنسيق السياسة الداخلية والخارجية.

وبعد إخفاق اتحاد مالي في الصورة الرباعية التي كانت مزمعة له لكي يضم ساحل العاج، والنيجر، وفولتا العليا، وداهومي، تولى الرئيس **هوفييه بواني** رئيس جمهورية ساحل العاج رعاية حركة اتحادية أخرى تهدف إلى ربط دول ساحل العاج، والنيجر، وفولتا العليا، وداهومي، واجتمع ممثلو هذه الدول في باريس في 6 يونيو سنة (1949م) ثم في أبيدجان من شهر مايو حيث وضعت أسس الاتحاد الجديد.

وتتسم مكانة هوفييه بواني القومية في إفريقيا الفرنسية في مركزه القيادي الذي يحتله في مجلس الوفاق، الذي يتكون من رؤساء الدول الأربع، ومن رؤساء المجالس التشريعية، ومن بعض الوزراء، ويجتمع عدة مرات سنويا، وتصدر قراراته بالإجماع، ويترأسه الزعماء دوريا. وقد أطلق هذا المجلس" مجلس الوفاقconseil de l'entante " على الاتحاد بأكمله. إلا أنه جاء في واقع الأمر كنتيجة لمساعي قام بها **هوفييه بواني** بهدف إخراج فولتا العليا، وداهومي، من ارتباطها باتحاد مالي الفاشل (غانا – غينيا – مالي) وقد أدت هذه المساعي إلى تقوية مركزه في السنغال نفسها وهي صاحبة السيطرة التقليدية على شؤون غرب إفريقيا الفرنسي، فأصبحت ساحل العاج تتزعم- ومن خلال **هوفييه بواني** – اتحاد قدر له أن يبقى حيا حتى الآن.

المبحث الأول

معوقات تطور النظم السياسية في غرب إفريقيا

يعود السبب الرئيسي لهذه المعوقات هو ذلك الاختلاف التنظيمي والفكري في غرب القارة بين إفريقيا البريطانية وإفريقيا الاستوائية. وهو خلاف أقل نضوجا في شرقها وشمالها. فمن جهة أدت القوى الحاكمة الأجنبية إلى تعميق فجوات بين الأقاليم الخاضعة لحكم أجنبي مختلف، سببها عدم وجود تعاون أو اتصال بين الأقاليم المنتمية لنظم حكم أجنبية مغايرة. فهناك خلاف- من حيث طبيعة شبكة المواصلات- بين غرب إفريقيا البريطاني وغرب إفريقيا الفرنسي، حيث كون هذه الشبكة أكثر تجانسا وتداخلا في غرب إفريقيا الفرنسي لأن أقاليم هذه المنطقة كانت تعامل كإقليم متصل، في الوقت الذي نجد فيه شبكة المواصلات أقل تجانسا في أقاليم غرب إفريقيا البريطاني لأنها كانت تحكم كأقاليم منفصلة.

إلى جانب هذا الانفصال المادي كان هناك خلاف فكري وثقافي بين غرب إفريقيا الفرنسي وغرب إفريقيا البريطاني كان له أثره على قضية الوحدة، وذ لك نتيجة اختلاف اللغة الأوروبية المستعملة وما تمثله من تراث فكري. وهذا هو السر لماذا يتهم زعماء إفريقيا البريطانية، زعماء إفريقيا الفرنسية بالخيال والرومانسية والتركيز على العوامل الثقافية دون غيرها. على حين يتهم زعماء إفريقيا الفرنسية زعماء إفريقيا البريطانية، بالتفكير التجريبي

الأحوف. وإهدار طبيعة الروح الإفريقية التي تقوم على الشفافية والدقة والوضوح كميسم جوهري مميز للحضارة الإفريقية.

وإذا انتقلنا إلى المنطقة الشرقية والوسطى والجنوبية من إفريقيا فتعد أول عملية اتحادية شهدتها هذه المنطقة بل والقارة الإفريقية برمتها هي صدور القانون الذي وافق بمقتضاه برلمان المملكة المتحدة في (1909/09/20م) على إنشاء اتحاد جنوب إفريقيا الذي يضم مستعمرات الرأس، وترنسفال، وناتال، وأورنج، وتم ذلك اعتبارا من (31) مايو سنة (1990م) بعد صراع طويل تحول إلى حرب بين البوير والانجليز حول أي من البيض يحكم؟.[1] وهذا الاتحاد ليس له أهمية باعتبار أن دولة اتحاد جنوب إفريقيا دولة افريقية من وجهة النظر السياسية وإن كانت كذلك من وجهة النظر الجغرافية.

والجدير بالملاحظة، أن الفكرة الاتحادية في شرق ووسط إفريقيا إنما تستمد أصولها من مصدرين أساسيين أولهما: **حركة الكفاح الوطني المشترك** بين بلاد هذه المنطقة ضد الاستعمار (Colonialisme) البريطاني، وثانيهما **النظم الاتحادية** وصور التعاون الوظيفي التي فرضها الاستعمار (Colonialisme)، والتي تركت أثرها على الوحدة بين دول هذه المنطقة بعد الاستقلال (Indépendance) من حيث رفض صور معينة لهذه الوحدة، والاستمرار في صور أخرى منها مع إثرائها بمضامين جديدة.

---

[1] النظم السياسية في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، نقلا عن د. راشد البراوي (الاتحادات الحالية والمستقبلية في إفريقيا)، نهضة إفريقيا، السنة الخامسة)، عدد 49، ديسمبر سنة (1961م)، مصر.

فعلى المستوى الوطني والذي قام على أمره زعماء الحركة الوطنية، كانت هناك محاولة في سنة (1954م) لعقد مؤتمر إقليمي يضم زعماء وسط وجنوب شرق إفريقيا، نظمه كينيث كووا ندا في روديسيا الشمالية. وفي (1958/09/17م) اجتمع في مدينة **موانزا** على ضفاف بحيرة فيكتوريا في تنجانيقا زعماء الحركات الوطنية في أوغندة، وتنجانيقا، ونياسالاند، وزنجبار ليكونوا ما عرف فيما بعد بمنظمة" **البافميكسا** " أو الحركة التحررية **ألبان-افريقية** لشرق ووسط وجنوب إفريقيا.

إذا كان هدف منظمة (**البافميكسا**pafmcs) هو مقاومة الاستعمار (Colonialisme)، فإن هدفها الذي لا يقل أهمية عن الهدف الأول هو أن" **تعمل كطليعة للوحدة الإفريقية** ". ثم توسعت الأهداف الأصلية للمنظمة أيضا لتضم أهدافا اقتصادية مفادها أنه إذا كان بوسع الستين مليون إفريقي الذين يعيشون داخل منظمة (**البافميكسا**pafmcs) أن ينتظموا في ظل تخطيط اقتصادي قوي، فإنه سيكون بوسعهم أن يستغلوا المليونين ونصف مليون ميل مربع من الأرض التي يمتلكونها، وأن يبنوا بذلك سوقا افريقية مشتركة متينة الأركان.

أيضا، تعود أصول الفكرة الاتحادية في شرق ووسط إفريقيا إلى تلك الاتحادات وأجهزة التعاون الوظيفية التي أقامتها الحكومة البريطانية بين دول شرق إفريقيا (**كينيا وأوغندة وتنجانيقا**) من جهة، ووسط إفريقيا (**روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند**) من جهة أخرى، وكان قد صدر في سنة (1974م) أمر يقضي بإنشاء منظمة تضم تنجانيقا وكينيا وأوغندة، وبدأ

التطبيق العملي لهذه الصورة الاتحادية ابتداء من أول يناير من السنة التالية. وأصبح لهذه المنطقة جهازان رئيسيان هما: **اللجنة العليا لشرق إفريقيا**، وهي هيئة دائمة من حكام الأقاليم الثلاثة وتتولى إدارة الخدمات المشتركة، أما الجهاز الثاني فهو **الجمعية التشريعية** التي تتصل بالخدمات المشتركة.[1]

وقد كان الطموح الأعظم للزعيم **جوليوس نيريري** أن يرى الاتحاد غداة استقلال الدول الإفريقية، ومع ذلك فقد اختلف تاريخ الاستقلال (Indépendance) بالنسبة لكل دولة من دول شرق إفريقيا فتنجانيقا استقلت سنة (1961م)، وأوغندة سنة (1962م)، وكينيا سنة (1963م)، وبالتالي، لم يتحقق ما كان يأمله **نيريري**.

ورغم ذلك، وبناء على مبادرة من جوليوس نيريري أن يرى الاتحاد غداة استقلال الدول الإفريقية، ومع ذلك فقد اختلف تاريخ الاستقلال (Indépendance) بالنسبة لكل دولة من دول شرق إفريقيا فتنجانيقا استقلت سنة (1961م)، لوضع خطط التعاون خلال الفترة التي لابست حصول تنجانيقا على استقلالها والخطوات الأخيرة من كفاح أوغندة وكينيا للتوصل إلى هذا الاستقلال (Indépendance).

من جهة أخرى، اتخذت العملية الاتحادية التي فرضتها بريطانيا في وسط إفريقيا صورة ما عرف باتحاد روديسيا ونياسالاند الذي قام في سنة (1953م)، فضم أقاليم روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند، وقد بقي كل إقليم من هذه الأقاليم الثلاثة محتفظا بوضعه الدستوري الذي كان له قبل الاتحاد. وقد

---

[1] النظم السياسية في إفريقيا، سبق مرجع ذكره.

استمرت السلطات المخولة للاتحاد في البداية مجرد سلطات مالية واقتصادية كان من شأنها تحقيق الكثير من المزايا المادية (Matérialistes).

وفي سنة (1975م) منحت الحكومة البريطانية الاتحاد حق تسيير معظم شؤون الخارجية. ومع نمو الروح القومية في دول الاتحاد الثلاث، قامت عدة ثورات خاصة في روديسيا الشمالية ونياسالاند أين عارض فيها الإفريقيون هذا الاتحاد. وقد كان لنجاح الأحزاب الوطنية الإفريقية في الانتخابات، ونمو الكتلة الآسيوية-الإفريقية في الأمم المتحدة أثرهما على الاتجاه نحو الانفصال عن الاتحاد، وبالتالي، الاتجاه نحو الحكم الذاتي(L'autonomie).

وبعد استقلال روديسيا الجنوبية، وروديسيا الشمالية، ونياسالاند، راودت زعماء دول شرق ووسطى قواعد جديدة، وقام **جوليوس نيريري** (**تنجانيقا**) يدعو إلى العمل من جديد على وحدة هذا الجزء من القارة، كخطوة هادفة نحو وحدة القارة بأكملها. وقد وافقه في هذا المسعى **كينيث كاوندا** (روديسيا الشمالية التي أصبحت زامبيا)، **وملتون أوبوتي** (**أوغندة**)، وعبيد كارومي (**زنجبار**). وقد شهدت الشهور الأخيرة الثلاثة من سنة (1964م) أكثر من اجتماع بين هؤلاء الزعماء لتكثيف التعاون وتنسيق السياسة الاقتصادية بين الجميع.

وفي 20 أكتوبر سنة (1964م) أعلن الاتحاد بين تنجانيقا وزنجبار في دولة موحدة باسم (**تنجبار**) لتسمى لاحقا (**تزانيا**) وهي الاسم القديم لشرق إفريقيا . وقد اعتبر الزعماء هذه الخطوط الاتحادية مؤشر ايجابي نحو وحدة شرق إفريقيا، خاصة إذا علمنا أن المنطقة تسكنها جماعات تتميز بخصائص مشتركة

كانتشار اللغة السواحيلية، وكذلك الخضوع لحكم استعماري واحد، وغيرها، وهي عوامل بلا شك قد تقلل من احتمالات الانشقاق. وقد لاحظ كثير من المراقبين أن احتمالات الوحدة بالنسبة للمنطقة الواقعة في جنوب إثيوبيا ربما كانت أقوى من احتمالات الوحدة بالنسبة لأجزاء أخرى من القارة الإفريقية.

obeikandl.com

المبحث الثاني

الأحزاب السياسية في المغرب العربي

بعد أن تكلمنا عن مرحلة النضال ضد القوى الاستعمارية في صيغة المنظمات بين الأقاليم، في غرب إفريقيا وفي شرق إفريقيا ووسطها. ففي غرب إفريقيا كان هناك **مؤتمر غرب إفريقيا**، ومنظمة **البافميكسا**، كذلك ترجع جذور فكرة اتحاد الشمال الإفريقي فيما يعرف **بالمغرب العربي الكبير** إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار (Colonialisme) الفرنسي. واتحاد المغرب العربي (UMA) الحالي هو نتاج هذه الحقبة من الكفاح المشترك، وغني عن البيان الخصائص الجغرافية والسكانية والثقافية التي تميز هذا الإقليم عن سواه.

لقد جاء في أدبيات الأحزاب الرئيسية آنذاك في الأقطار الثلاثة (**المغرب والجزائر وتونس**) من فكرة المغرب الكبير وكأحد أهدافها الرئيسية أهمية الاستقلال (Indépendance) الوطني وكانت هذه الأحزاب هي: حزب الشعب الجزائري، والحزب الدستوري التونسي، وحزب الاستقلال (Indépendance) المغربي. وقد بدأت الحركات المناضلة باسم أقطار المغرب تظهر ابتداء من العشرينات واصفة نفسها " **بالشمال الإفريقي** " ومن أمثلتها ما عرف " **بنجمة شمال إفريقيا** ". وكان أول تطبيق عملي لفكرة المغرب الكبير هو إنشاء اتحاد طلاب شمال إفريقيا في باريس سنة (1927م).[1]

---

[1] النظم السياسية في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، نقلا عن د. صلاح العقاد، مشروع المغرب الكبير، الأهرام الاقتصادي، العدد 1965/02/228) ص 12، 13، 17.

وأثناء فترة النضال ضد الاستعمار (Colonialisme) كان صدى الأحداث في أي قطر من الأقطار الثلاثة يظهر بوضوح وبسرعة، في الأقطار الأخرى. وحينما قرر القادة الجزائريون سنة (1945م) القيام بحركتهم، اجتمعوا مع ممثلي الشعب التونسي والمراكشي اللذين كان يكافحان الاستعمار (Colonialisme) الفرنسي، واتفقوا على ألا يلقى أحد منهم السلاح إلا بعد اعتراف فرنسا باستقلال أقطار المغرب الثلاثة.[1]

والجدير بالذكر، أنه قد حدث في أكثر من مرة، أن نسق الوطنيون خططهم على أساس توحيد النضال في إطار مغربي شامل مثل: تكوين " **مكتب المغرب العربي**" في فيفري سنة (1947م) للتنسيق في العمل مابين الحركات الاستقلالية، وقد أعيد تشكيله عندما وصل الأمير **عبد الكريم الخطابي** إلى القاهرة تحت اسم **لجنة المغرب العربي**، ووسعت دائرة هذه اللجنة فأصبحت تضم ممثلين من الحزب الدستوري التونسي بفرعيه، وأحزاب الاستقلال (Indépendance) والإصلاح والشورى من مراكش، وحزب الشعب من الجزائر. ومن نتائج توحيد حركة النضال في إطار مغربي، تنسيق القتال ضد الفرنسيين بين الجزائر والمغرب الأقصى سنة (1955م).

وبعد استقلال تونس والمغرب تجددت فكرة الوحدة المغربية بمبادأة من الرئيس التونسي **الحبيب بورقيبة**، وفق مبادرة خاصة، وهي أن يقرب من تاريخ الاتحاد ولكن في إطار **التعاون مع فرنسا**. فتقدم إلى فرنسا في يونيو سنة

---

[1] حدث تغيير لدى القادة في تونس ثم في مراكش للخطة وقبول فترة انتقال قبل الاستقلال (Indépendance)، وظلت الجزائر وحدها في نزاع مسلح مع فرنسا.

(1057م) بمبادرة كررها أكثر من مرة مفادها أن تتنازل فرنسا عن التمسك على الجزائر وفي مقابل ذلك يقام اتحاد بينها وبين تونس، وتحصل فرنسا داخل هذا الاتحاد على امتيازات اقتصادية وسياسية خاصة في كلا القطرين. وبذلك يكون بورقيبة بهذه المبادرة قد فتح الطريق إلى مشروع **كومنولث فرنسي** في شمال إفريقيا، وهي الفكرة التي شاعت في أوائل سنة (1958م)، ليتلقفها بعض الأمريكيين ويجعلوا منها نواة لمشروع حلف عسكري لغرب البحر الأبيض المتوسط. إلا أن هذه المبادرة التي بنيت على مبدأ المساومة مع القوى الاستعمارية، إضافة أن المبادرة لم تشمل المغرب بأسره، وبالتالي، كانت نتيجتها الفشل.

وانطلاقا من الأسباب السابقة، لم تلبث فكرة الوحدة المغربية أن اتخذت قاعدة جديدة نابعة من الحركة الوطنية حين قررت المنظمات الثلاث الرئيسية وهي: الحزب الدستوري الجديد في تونس، وجبهة التحرير الوطني في الجزائر، وحزب الاستقلال (Indépendance) في المغرب عقد مؤتمر للبحث في الوسائل الكفيلة بتوحيد المغرب الكبير. وهكذا انعقد مؤتمر طنجة في الفترة مابين (27) و (30) أبريل سنة (1958م). وإذا كانت نتائجه دون العملية، ولكن بكل المقاييس كان خطوة واعدة في تاريخ الفكرة، إذ أكد على الاتجاه التحرري لمشروع المغرب الكبير، ورأى المؤتمر أن الشكل الفدرالي أكثر ملاءمة للواقع في البلاد المشتركة في هذا المؤتمر. واقترح أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري يكون منبثقا عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب، وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، تكون مهمته درس القضايا ذات المصلحة

المشتركة، وتقديم التوصيات (La recommendations) للسلطات التنفيذية المحلية، وأهم من ذلك أوصى المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بألا تربط، منفردة، مصير شمال إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع، إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفدرالية.

إلا أن ما يلاحظ على مؤتمر طنجة أنه لم تشترك فيه الحكومات بصفة رسمية وقد انعقد قبل أن تنال الجزائر استقلالها، وكان بوسع أنصار المغرب الكبير المتحمسين أن يذكروا دائما أنهم سيعملون على تحقيق المشروع الوحدوي بمجرد استقلال الجزائر، ولكن ما إن استقلت الجزائر حتى تعددت الخلافات، وكان أول مظهر لها ما ترتب على موقف تونس من مسألة موريتانيا. إذ كان من رأي رئيس جمهوريتها أنه من الأفضل مراعاة الحدود (Les frontiéres) بالنسبة للدول الإفريقية الناشئة، حسب ما كانت عليه في أثناء العهد الاستعماري. وقد أدى اعتراف تونس بموريتانيا إلى توتر علاقاتها بالمملكة المغربية. ثم برزت – من ناحية أخرى – مشكلة الحدود (Les frontiéres) بين الجزائر والمغرب الأقصى، واتخذت مشكل المواجهة المسلحة في أكتوبر سنة (1963م).

وابتداء، من هذه اللحظة بدأت خارطة المغرب العربي الكبير تتغير، فتقرب المغرب من ليبيا، بينما حدث تقارب بين الجزائر وتونس. وأصبحنا أمام كتلتين: الكتلة الأولى وتتكون من الدولتين الملكيتين اللذين تأخذان بنظام الاقتصاد الحر وهما ليبيا والمغرب، والكتلة الثانية وتتكون من الدولتين الجمهوريتين اللتين تأخذان بنظام الاقتصاد الموجه وهما تونس والجزائر، مع

الإشارة إلى الخلاف الواضح بين الدولتين في مدى التطبيق الاشتراكي. وتجلى هذا الانقسام في عقد معاهدة دفاعية بين ليبيا والمغرب في أوائل سنة (1964م)، بينما اتجه القطران الآخران إلى توثيق علاقاتهما الاقتصادية.

وقد أدركت حكومات المغرب العربي وقتها أن الخلافات العقائدية والنظم السياسية من المشكلات التي تعرقل مشروع المغرب الكبير، ورأت أنه من الأحسن تأجيل الحديث عن الاتحاد السياسي والشروع بتنفيذ اتحاد اقتصادي، وهو اتجاه ربما كان أكثر واقعية. هذه الصيغة استعملتها السلطات الاستعمارية لأنها كانت تدرك أن تنسيق الخطط الاقتصادية بين الأقطار الثلاثة التي كانت تخضع لاستعمار واحد. وبداهة أن هذا التنسيق كان يهدف إلى خدمة الرأسمالية (Capitalisme) الاستعمارية باعتبار أن أقطار المغرب الكبير تنتج ثروات طبيعية وخاصة المعدنية في الصحراء.

وبناء على هذه المعطيات تقرر عقد مؤتمر ثان في طنجة لبحث خطط الاتحاد الاقتصادي لدول المغرب، واشتركت ليبيا في هذه المرة كعضو مؤسس في المؤتمر. وقد انعقد المؤتمر فيما بين (29) نوفمبر وأول ديسمبر سنة (1964م) واتخذ قرارات هامة تعد خطوة عملية نحو الوحدة الاقتصادية. وتقرر في ذلك المؤتمر أن تنشأ هيئة دائمة لتنسيق التعاون الاقتصادي تجتمع كل ثلاثة أشهر على الأقل ويرأسها شخص بدرجة وزير، وتكون اجتماعاتها دورية في القطر الذي ينتمي إليه الرئيس. ويمارس الرئيس سلطاته لمدة سنة. ويتم التنسيق في مجالات التنمية بكل أبعادها.

وإذا التفتنا إلى جهة الشمال الشرقي من القارة الإفريقية وجدنا أن مصر كان لها أكثر من تجربة أقدمها تجربة اتحاد مصر والسودان. فحين إلغاء مصر من جانب واحد في أكتوبر سنة (1951م) معاهدة الصداقة والتحالف بينها وبين انجلترا لسنة (1936م)، وكذلك اتفاق (Acord) سنة (1899م) بشأن إدارة السودان، وأصدرت مصر قانونا بتعديل بعض المواد في الدستور المصري، وتقرير وضع جديد للسودان يجعل من فاروق ملكا لمصر والسودان تحت تاج واحد، على أن يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية شعبية كما يكون له مجلس وزراء من أهله. وقد اخفق هذا المشروع، إذ كان صدوره من جانب واحد ودون أخذ رأي السودانيين مؤشر على أن هذه الصيغة هي محاولة فردية تهدف إلى توسع دائرة النفوذ الشخصي منه إلى تجربة اتحادية شعبية.[1]

[1] صلاح صبري، إفريقيا وراء الصحراء، مكتبة النهضة المصرية، سنة 1960، مصر.